البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	عجز الموازنة ودور الدفع الالكتروني في تخفيف مستوي العجز
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The budget deficit and the role of electronic payment in alleviating the level of deficit
إعداد	عبير ابراهيم احمد عناني
إشراف	الاستاذ الدكتور / حجازي الجزار

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

ملخص البحث

هناك العديد من التغيرات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات ومنها الدفع الالكتروني ، والتي يجب ان يتم الاستفادة منها في زيادة موارد الدولة لمواجهة العجز الهيكلي في الموازنة العامة للدولة ، لذا يهدف البحث زيادة موارد الدولة من خلال آليه لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي ، وقد قام البحث علي فرض ان زيادة التعامل بالدفع الالكتروني وتقليل التعامل بالنقود ، يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمى في الاقتصاد الرسمى،ومن ثم زيادة موارد الدولة.

وتتمثل مشكلة البحث في نقص الايرادات ، والتي تنعكس بشكل سافر في عجز الموازنة العامة للدولة ،بينما يتواجد اقتصاد غير رسمي لم تستفد منه الدولة ، بل يشكل عبء عليها وعلي بنيتها التحتية.

واعتمد البحث علي المنهج الوصفي التحليلي من خلال الطرح النظري لأنواع الموازنات وتبوبياتها وانواع العجز ومزايا ومخاطر الاقتصاد غير الرسمي ،واهميه واثار دمجه في الاقتصاد الرسمي ،وكذا وسائل الدفع الالكتروني ومزاياه وعيوبه .

وخلصت النتائج إلى أن دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمى يؤدي إلى زيادة القاعدة الضريبية وزيادة إيراداتها، وأن التعامل بالدفع الالكتروني يلزم جميع المتعاملين بالاقتصاد غير الرسمي بالاندماج في الاقتصاد الرسمي، وكذلك يؤدي إلى الحد من الفساد .

وتم التوصية بضرورة ربط منظومة الدفع الالكتروني بقاعدة بيانات الرقم القومي لكل مواطن لتوفير المعلومات اللازمة ،والربط بينها وبين البنوك، مع وضع آليه لخصم الضرائب مباشرة من خلال متابعة حركة المبيعات والمشتريات التي تتم ببطاقات الدفع الالكتروني ، مع ربط منظومة الدفع الالكتروني بالأنظمة الإيرادية وتحويل جميع المعاملات من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الالكترونية وميكنة جميع الخدمات .

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الرسمي – الاقتصاد غير الرسمي – الدفع الالكتروني – الموازنة العامة للدولة – عجز الموازنة

Abstract

There are many recent changes in the field of information technology, including electronic payment, which must be used to increase the state's resources to face the structural deficit in the public budget. Therefore, the research aims to increase the state's resources through a mechanism to integrate the informal economy into the formal economy. The research was based on the imposition. Increasing electronic payment transactions and reducing cash transactions contribute to integrating the informal economy into the formal economy, and thus increasing the state's resources.

The research problem is represented in the lack of revenues, which is clearly reflected in the deficit of the state's general budget, while there is an informal

economy from which the state did not benefit, but rather constitutes a burden on it and on its infrastructure.

The research is based on the descriptive and analytical approach through the theoretical presentation of the types of budgets and their classifications, types of deficits, advantages and risks of the informal economy, its importance and the implications of its integration into the formal economy, as well as electronic payment methods, their advantages and disadvantages The results concluded that the integration of the informal economy into the formal economy leads to an increase in the tax base and an increase in its revenues, and that dealing with electronic payment obliges all dealers in the informal economy to integrate into the formal economy, as well as reducing corruption, and that the application of budget programs and performance is the most appropriate type of budgets in Egypt to raise Efficient spending on basic services and achieving financial and monetary stability, which helps to reduce waste in spending and thus reduce the budget deficit. .

It was recommended that the electronic payment system be linked to the national number database for every citizen to provide the necessary information and link between it and the banks with the establishment of a mechanism to deduct taxes directly by following up the movement of sales and purchases made with electronic payment cards with linking the electronic payment system to the revenue systems and transferring all transactions from cash payments To electronic payments and automating all services.

Keywords

Formal economy– the informal economy – electronic payment – public budget – budget deficit

-المقدمة

يعاني الاقتصاد المصري من العجز المستمر في موارد الدولة وايراداتها ويرجع ذلك إلى الفجوة الكبيرة بين حصيلة الدولة من الإيرادات و المصروفات .

الإيرادات هي جميع الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة، وابرزها الضرائب وتستخدمها الدولة بصفة أساسية لتمويل نفقاتها حيث تنفق الدولة تلبية لاحتياجاتها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمشاركة في دعم المشروعات الاستثمارية الهامة لعملية التنمية او قيامها بالأنفاق الاستثماري علي مشروعات البنية التحتية الأساسية وتوفير البيئة الاقتصادية المحفزة علي الاستثمار وان هذا الاختلال (بين الايرادات والنفقات) يؤدي الي الاستدانة الدائمة مما ينتج عنه اثار اقتصادية واجتماعية ويؤثر بشكل كبير علي معدلات النمو والتنمية المنشودة .

مما يستلزم السعي لزيادة هذه الموارد بما يحقق العدالة ودون اللجوء لفرض المزيد من الضرائب والسياسات التي تؤثر بالسلب علي المواطنين وفي نفس الوقت تتم السيطرة علي معدلات التضخم وثبات الأسعار وبما يساعد علي الحد من معدلات البطالة .

وتتمثل احد المصادر اللازمة لزيادة موارد الدولة في البحث عن طرق جديدة لزيادة الموارد مثل ادماج القطاع الاقتصادي غير الرسمي الموجود بالدولة (والذي يستغل جزء ليس بالقليل من البنية الاساسية بالدولة) الي الاقتصاد الرسمي للدخول في الموازنة العامة للدولة. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في التعرف على هذا القطاع وسبل ادماجه في الاقتصاد الرسمي ، و أحد الطرق المقترحة في ذلك هو التوسع في التحول إلى نظام الدفع الالكتروني في المجتمع ،وذلك لزيادة موارد الدولة لمجابهة متطلبات التنمية وتحقيق الرفاهة للمجتمع، حيث يتم دراسة الاقتصاد غير الرسمي وأسباب ومزايا دمجه ،وكذلك حجمه ومدي الاستفادة من دمجة في زيادة موارد الدولة، وكذلك يتم التعرف على الموازنة العامة للدولة وانواعها وتبويباتها، و أنواع العجز في الموازنة ومصادر تمويله، وحجم الدين المحلي الذي وصل إلى ما قيمته (2620) مليار جنية في الربع الأخير من عام (2015 / 2016) ووصل إلى ما قيمته (4354) مليار جنية في نهاية الربع الأخير من عام (2019 / 2020) و الدين الخارجي والذي وصل إلى ما قيمته (557) مليار دولار في نهاية الربع الاخير من عام (2015 / 2016) وبلغ ما مقداره (123.5) مليار دولار في نهاية الربع الأخير من عام (2019 / 2020) [1] وذلك للعمل على الحد من هذا العجز من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي ، وكذلك ماهية الدفع الالكتروني وطرقه وكيفية استخدامه بما يحقق الزيادة في موارد الدولة ،وتخفيض العجز في الموازنة والحد منه إن امكن .

[1] - البنك المركزي المصري. النشرة الشهرية. العدد (283) اكتوبر 2020. ص 69-109

-اهداف البحث

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في دراسة مدى مساهمة دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الحد من العجز في الموازنة العامة للدولة باستخدام الدفع الالكتروني : ويتفرع من الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الفرعية منها:

- تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي .

- دراسة اسباب وجود الاقتصاد غير الرسمي واثاره السلبية علي الموازنة العامة للدولة .

- كيف يمكن ان يساهم الاقتصاد غير الرسمي في زيادة ايرادات الموازنة العامة للدولة من خلال تطوير عملية الدفع الالكتروني .

- اقتراح بعض الحلول لزيادة الإيرادات من خلال آليه لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للحد من عجز الموازنة .

- مشكلة البحث

تمثل مشكلة نقص الإيرادات العامة والتي تنعكس بشكل مستمر في العجز في الموازنة العامة للدولة أحد أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري ،حيث تقل إيرادات الدولة بشكل كبير عن نفقاتها ، حيث بلغت الإيرادات العامة في ختامي عام (2015/ 2016) ما مقداره (491488) مليون جنيها .

في حين بلغت المصروفات عن ذات العام ما مقداره (817844) مليون جنيها بعجز نقدي قدره (236256) مليون جنيها وعجز كلي مقداره(239495) مليون جنيها، والمتحصل من هذه الإيرادات من الضرائب ما مقداره (352315)[2] مليون جنيها، كما بلغت إيرادات الدولة في ختامي عام (2019/2018) ما مقداره (941910) مليون جنيها، في حين بلغت المصروفات ما مقداره (1369870) مليون جنيها بعجز نقدي قدره (437960) مليون جنيها وعجز كلي قدره (429951)[3] مليون جنيها ، وذلك من خلال الحساب الختامي للموازنة العامة عام (2016/2015) و عام (2018/ 2019) ، وبلغت الإيرادات في المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة

ختامي (2020/2019) *ما مقداره (975428) مليون جنية ،وبلغت المصروفات ما مقداره (1434723) مليون جنية بعجز نقدي قدره (459249) مليون جنية وعجز كلي قدره (462774)[4] مليون جنية .

---

[2] - موقع وزارة المالية. قانون 85 لسنة 2017 ربط ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016/2015 .الجريدة الرسمية العدد 28 مكرر في 2017/7/15 ملحق رقم 2

[3] – موقع وزارة المالية. قانون رقم 30 لسنة 2020 ربط ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2019/2018. الجريدة الرسمية العدد 25 مكرر (هـ) في 24 يونيه 2020 .ملحق 2

[4] –موقع وزارة المالية.المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة ختامي 2020/2019.جدول 1

***– تم استخدام المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة لختامي 2020/2019 لعدم صدور قانون ربط الحساب الختامي لعام 2020/2019 بعد**

ويعبر عجز الموازنة عن عدم قدرة السياسة المالية القيام بالدور المنوط بها وهو الوفاء بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما يشير الي ان السياسة المالية غير قادرة علي الاستمرار علي المدي الطويل اذا ادي تراكم الدين العام بشكل يفوق قدرة الحكومة علي خدمة الدين في المدي البعيد .

في الوقت الذي يوجد به اقتصاد غير رسمي داخل الدولة لم يتم التمكن من دمجه للاستفادة منه في زيادة الإيرادات ،حيث انه وطبقا للتعداد الاقتصادي الخامس الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ان هناك (3,7)[5] مليون منشأة انتاجية ،تضم حوالي (13,5)[6] مليون مشتغل، بحجم طاقة انتاجية قدرها (3,9)[7] تريليون جنية وحجم اجور مقداره (358,7) مليار جنيه ، وان عدد العاملين في القطاع الخاص بشقيه الرسمي وغير الرسمي مقداره (12,6)[8] مليون مشتغل ،بحجم طاقة انتاجية قدرها (3,9) تريليون جنية ،وان القطاع الخاص غير الرسمي يضم عدد منشآت إنتاجية مقدارها (1.9) مليون منشاة مقابل (1.7) مليون منشاة بالقطاع الرسمي اي حوالي (53%)[9] من اجمالي المنشآت الاقتصادية ، وان راس المال المستثمر للنشاط الاقتصادي قدره (4044)[10] مليار جنية ، وان عدد المشتغلين بالقطاع غير الرسمي هو (4)[11] مليون مشتغل اي (29,6 %) من اجمالي العاملين في المنشآت الاقتصادية .

ومن هنا تتجه الدراسة إلى دراسة مدي مساهمة دمج الاقتصاد الموازي في زيادة موارد الدولة بما يساعد علي تحقيق التنمية المنشودة .

وقد قامت الدولة بمحاولة دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وقامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات لذلك منها اصدار قانون ضريبة القيمة المضافة ،وبدء التعامل بالفواتير الضريبية الالكترونية و مبادرة دعم المشروعات الصغيرة .

-أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية ايجاد مصادر جديدة لمعالجة المشكلة التي يتصدى لها البحث وهي زيادة الايرادات العامة للدولة ، حيث ان عدم قدرة إيرادات الدولة على الوفاء بالالتزامات الخاصة بها وعدم قدرتها علي مواجهة المصروفات يعد من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري وتعوق عملية التنمية ،مما يترتب علية زيادة الاقتراض الداخلي والخارجي ، وكذلك القبول بمستويات مرتفعة من البطالة والتضخم .

مما اضحي معه ضرورة دراسة مشكلة عجز الموازنة العامة ومعالجته واقتراح التدابير اللازمة للحد منها من خلال طرق جديدة .

---

[5] – موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .نتائج التعداد الاقتصادي الخامس 2018/2017 جدول (1-1)

[6] – المرجع السابق، جدول(1-9)

[7] – المرجع السابق ،جدول (1-19)

[8] – المرجع السابق ،جدول (1-12)

[9] – المرجع السابق، جدول (1 – 7)

[10] – المرجع السابق، جدول (1 – 6)

[11] – المرجع السابق، جدول (1 – 12)

وتتمثل اهم هذه الطرق في محاولة دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي من خلال الضرائب والرسوم التي يمكن تحصيلها من هذه المشروعات التي توجد في الاقتصاد غير الرسمي، والذي ينتج عنه المزيد من الإيرادات مما ينعكس علي الاقتصاد والتنمية بصفة عامة ، و الحد من العجز في الموازنة العامة والسيطرة علية ، وبالتالي الوصول بالدين العام إلى درجات مقبولة لمواجهة متطلبات التنمية، وذلك من خلال البحث في كيفية الاستفادة من اتجاه الدولة للشمول المالي والتحول الرقمي باستخدام منظومة الدفع الالكتروني بطرقها المختلفة ، وما ينتج عنها من التمكن من دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، والاستفادة من عوائد الدمج في عمليات التنمية ،والحد من الدين العام وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو.

– فروض البحث

يقوم البحث علي فرض رئيسي وهو أن زيادة التعامل بالدفع الالكتروني وتقليل التعامل بالنقود يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ومن ثم زيادة موارد الدولة و إيراداتها عن طريق توسيع قاعدة الضرائب والرسوم المتحصلة من المشروعات الانتاجية والخدمية .

حيث أنه من خلال التعامل الالكتروني يمكن القيام باي عملية شراء او بيع ،حيث أنه نظام متكامل يستخدم تكنولوجيا الانترنت والاتصالات والأنظمة الذكية وارتباطها بالبنوك، ويمكن من خلالها القيام بإجراء أي عملية شراء و يتم بها اجبار الاقتصاد الموازي علي الاندماج في الاقتصاد الرسمي ،مع إيجاد آليه لتوثيق التعاملات للتمكن من حصر التعاملات مثل ربطها بأجهزة الضرائب المختلفة للتمكن من حساب الضريبة فور انتهاء العمليات .وبالتالي يمكن حساب الضرائب واستقطاعها :وكذلك الحد من زيادة الأسعار والتضخم ،حيث انه لا يوجد نقود وبالتالي لا يتم طباعة المزيد من الأوراق النقدية بكمية اكبر من السلع والخدمات المتداولة ، وبما يمكن من تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

– حدود البحث:

يتناول البحث الفترة من عام 2015 إلى عام 2020، وينطبق البحث من حيث المكان محل الدراسة على الاقتصاد المصري .

منهجية البحث:

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض ودراسة الجوانب النظرية المختلفة والمتعلقة بالموازنة العامة للدولة وعجز الموازنة ومزايا مساوئ الاقتصاد غير الرسمي وطبيعة الدفع الالكتروني ووسائله .

حيث يمكن المنهج الوصفي من تحديد المشكلة ،وبيان ابعادها ،وخصائصها والعوامل المسببة لها والتي تؤثر فيها، ومن ثم يمكن من التعرف علي المشكلة بدقة ،وتحديد مسبباتها واخيرا اقتراح بعض الاساليب والمناهج للحد من المشكلة وايجاد حلول لها .

حيث تعد مشكلة العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة من المشكلات المعقدة التي تواجه الدولة، ولذلك تحتاج الي العديد من السياسات والتدابير للحد منها .

الدراسات السابقة

-دراسة (بريكة السعيد واحمد بوراس ، 2011م)[12] واقع عمليات الصرفية الالكترونية وافاق تطورها في الجزائر

هدفت هذه الدراسة الي التعرف علي المشاكل التي تواجه عمليات الصرفية الالكترونية واشكالها ومقوماتها وواقع التحديات والفرص المتاحة امام بنوك الانترنت وكذا انماط المخاطر التي قد تعترضها .

وتناولت الدراسة اهم المخاطر التي تصاحب عمليات الصرفية الالكترونية وسبل الحد منها والاساليب الحمائية المستخدمة من قبل المصارف في الجزائر .

كما تعرضت الدراسة الي مزايا اعمال الصرفية الالكترونية والمشاكل التي تقف امام نموها وتطورها .

و تعرفت الدراسة علي وصفية وسائل الدفع الالكتروني وافاق تطور الصرفية الالكترونية في الجزائر .

وقد توصلت الدراسة الي ان خدمات الدفع الالكتروني توفر فوائد عظيمة بالنسبة للمستهلكين من حيث سهولة وتكلفة المعاملات المالية عن طريق الانترنت او الهاتف من خلال طرق الدفع الالكتروني الأخرى

كما توصلت الدراسة الي ان طبيعة الدفع الالكتروني لم ترق الي المستوي المرغوب فيه حيث ان قليل من البنوك في الجزائر يقدم خدمات مصرفية اليكترونية كما ان شركة النقد الالي لم تتمكن من النهوض بوسائل الدفع الالكتروني بين البنوك والتكفل بهياكل البنية التحتية بالإضافة الي عدم وجود قوانين وتنظيمات شاملة تخص المعاملات التجارية الالكترونية كي تتمكن الجزائر من الاستفادة من التقدم التكنولوجي بشكله الامثل في القطاع المالي ولابد من وضع معايير تقنية واضحة من اجل النهوض بالصرفية الالكترونية ولدفع الالكتروني .

وتوصلت الدراسة الي حقيقة مفادها ان وضعية الصرفية الالكترونية لازالت في مراحلها الاولي وان مشروع الدفع الالكتروني الذي اعتمدت عليه الجزائر من شأنه ان يفعل عمليات الدفع الالكتروني اما من خلال اعمال الصرفية الالكترونية او من خلال البطاقات الالكترونية والخدمات الالكترونية بشكل عام بتوفير الاعتراف الرسمي بشرعية استخدام وسائل الدفع الالكتروني وترخيصها حتي يمكن التعامل بها كالتعامل بالنقود التقليدية دون خوف او تردد وذلك حتي تكون مضمونة.

كما توصلت الدراسة الي اهمية استخدام الانترنت والوسائط الالكترونية في نمو الصناعة المصرفية .

- دراسة (أسماء على محمد صالح ،2014م)[13] التحصيل الالكتروني للإيرادات باستخدام الإيصال المالي الموحد رسالة ماجيستير جامعة النيلين الخرطوم

---

[12] - السعيد ، بريكة واحمد بوراس ، (2011م). "واقع عمليات الصرفية الالكترونية وافاق تطورها في الجزائر"، الجزائر :

[13] - صالح ،اسماء علي محمد ،(2014م). "التحصيل الالكتروني للإيرادات باستخدام الايصال المالي الموحد"، السودان : رسالة ماجيستير جامعة النيلين الخرطوم

هدفت الدراسة إلى تصميم نظام إلكتروني لإيصال مالي الكتروني موحد لتحصيل الإيرادات الحكومية وتم ذلك عن طريق دراسة حالة عن هيئة الجمارك السودانية وديوان الضرائب لتطوير نظام الكتروني موحد يعمل من خلال الهواتف النقالة وشبكة الأنترنت .

واتبعت الدراسة منهجين هما منهج دراسة الحالة وتم اختيار ديوان الضرائب الاتحادي وهيئة الجمارك السودانية لدراسة حالة وكذلك المنهج الوصفي لتطوير النظام الالكتروني .

وقد انتهت الدراسة إلى أن توافر النظام الالكتروني علي مدار 24ساعة يعمل علي زيادة الايرادات المالية للجهات الإيراديه كما أنه يمكن وزارة المالية من الولاية علي المال العام ويقضي علي ظاهرة تجنيب الايرادات ويوفر معلومات حقيقية عن الايرادات الكلية للدولة مما يساعد متخذ القرار علي وضع خطط مالية مستقبلية دقيقة إلي جانب سرعة الاجراءات وكشف التجاوزات وقد تناول هذا البحث التحصيل الالكتروني للإيرادات باستخدام الايصال المالي الموحد .

-دراسة (مني ادريس رمضان ،2017م)[14] اثر التحصيل الالكتروني في الايرادات العامة بالسودان دراسة حالة ديوان الضرائب في الفترة من (2008- 2016)

تناولت الدراسة مشكلة رئيسية وهي أثر برنامج التحصيل الالكتروني والذي يعتبر خدمة وليدة في السودان في زيادة الايرادات ومدي مساهمتها في النمو والتطور الاقتصادي وتحقيق الشفافية وتمكين ديوان الضرائب من معرفة الايرادات الكلية علي كل المستويات لتطوير الاداء المالي والاقتصادي وذلك من خلال دراسة الايرادات العامة ومصادرها ومفهوم وانواع وخصائص التحصيل الالكتروني والضرائب وانواعها وقد انتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي وتسعي الدراسة إلي اختبار الفرضيات الاتية وهي هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التحصيل الالكتروني والتحصيل التقليدي في الإيرادات وهل هناك ارتباط موجب بين تطبيق برامج التحصيل الالكتروني القائم علي النظام المحاسبي ومسار الدورة المستندية وهل هناك تأثير لتطبيقات برامج التحصيل الالكتروني في مؤسسات القطاع العام علي كفاءة اداء الايرادات وخلصت نتائج الدراسة إلي أن التحصيل الالكتروني ساهم في مساندة برامج التطوير المالي كما أن التحصيل الالكتروني يتيح وصول المعلومات بشفافية كما انه ادي إلي تقليل الفساد الاداري والمالي وساهم في زيادة الايرادات في ديوان الضرائب بالخرطوم وخلق بيئة عمل افضل باستخدام تقنيات المعلومات وتأسيس بنية تحتية للحكومة الالكترونية تساعد علي العمل بسهولة ويسر كما ساهم التحصيل الالكتروني في ديوان الضرائب في زيادة الايرادات بمختلف اقسامه وتحفيز المواطنين لاستخدام التحصيل الالكتروني عن طريق استخدام التطبيقات الالكترونية المختلفة .

قد تناولت الدراسة أثر التحصيل الالكتروني في الايرادات العامة بالسودان إلا انها لم تتطرق الي دور الدفع الالكتروني في الحد من عجز الموازنة من خلال دمج الاقتصاد الموازي .

-دراسة (بريكة السعيد وفوزي شوق ،2014م)[15] تحديات وسائل الدفع الالكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية ام البواقي

---

[14] - مهدي ،مني ادريس رمضان ،(2017م)."اثر التحصيل الالكتروني في الايرادات العامة في السودان "، السودان :دراسة حالة ديوان الضرائب ولاية الخرطوم في الفترة من (2008 – 2016)

[15] - – السعيد ،بريكة ، وفوزي شوق ، (2014م)."تحديات وسائل الدفع الالكتروني "، الجزائر :دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية ام البواقي

تناولت الدراسة اهم التحديات والمخاطر التي تواجه عمليات الدفع الالكتروني وسبل الحد منها والاساليب الحمائية لها كما تناولت الدراسة طبيعة الدفع الالكتروني وأهمية استخدام وسائل الدفع الالكتروني وخصائصه وانواعه واسباب عدم الاقبال علي التعامل بوسائل الدفع الالكتروني ووضعت الدراسة عدة فرضيات من اهمها أن المخاطر والتحديات التي تواجه نظم الدفع الالكتروني هي السبب الرئيسي للتخوف من التعامل بالنظم الحديثة واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة واستخدام اسلوب الاستبيان لجمع المعلومات عن اراء الموظفين واستخدام الاساليب الاحصائية في تحليل الاستبيان وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها معرفة تحديات وسائل الدفع الالكتروني بالوكالات البنكية وسبب احجام عملاء البنوك بأم البواقي لضعف الرقابة علي اجراءات نظم الدفع الالكتروني وكذلك عدم اقبالهم عليها للمخاطر الناجمة منها .

وقد تناولت الدراسة تحديات وسائل الدفع الالكتروني بالدراسة الاستطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية ام البواقي إلا انها لم تتطرق الي دور الدفع الالكتروني في الحد من عجز الموازنة من خلال دمج الاقتصاد الموازي .

-دراسة(د/ محمد الشايب ، 2017م)[16] الدفع الالكتروني كآليه للحد من ازمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري

تناولت الدراسة اهمية معرفة وضعية الاقتصاد الجزائري بخصوص ازمة السيولة وظاهرة اكتناز المواطن الجزائري للأموال ومدي فاعلية الدفع الالكتروني في التخفيف من الازمتين من خلال دراسة الاثار المترتبة علي نقص السيولة علي الاقتصاد واستخدام الدفع الالكتروني وتأثيره عليهما .

وتهدف الدراسة إلي تعزيز ثقافة الدفع الالكتروني للتقليل من استخدام النقود والتحول الي التعاملات الالكترونية وتعميم وسائل الدفع الالكتروني .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وانتهت الدراسة إلي أن زيادة كميات النقد بأيدي المواطنين خارج الجهاز المصرفي يؤدي إلي إنشاء اسواق موازية وأن استخدام الدفع الالكتروني سيساهم في ارتفاع المعاملات المالية وارتفاع الناتج المحلي وكذلك سيؤدي إلى تحول الاقتصاد من اقتصاد الظل إلى الاقتصاد رسمي ومصدر ويرفع من سعر العملة المحلية وتخفيض الاسعار و تختلف الدراسة عن موضوع البحث في انها لم تتطرق إلي كيفية استخدام الدفع الالكتروني في الحد من عجز الموازنة من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي .

-دراسة (بشري مذكور، 2017 م)[17].اثر الدفع الالكتروني علي الاداء المالي للبنوك

تناولت الدراسة اثر الدفع الالكتروني علي الاداء المالي للبنوك في الجزائر واستخدمت الدراسة منهجين هما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي وتناولت الدراسة مفهوم الأداء البنكي والعوامل المؤثرة في الأداء البنكي والدفع الالكتروني والتحديات التي تواجه الدفع الالكتروني والجرائم الالكترونية الناتجة عن استخدام الدفع الالكتروني واثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني في البنك والتطور التاريخي للمدفوعات الالكترونية ومزايا وعيوب الدفع الالكتروني

---

[16] - الشايب ،محمد ، (2017م).”الدفع الالكتروني كآلية للحد من ازمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري “، الجزائر: مجلة اقتصاديات المال والاعمال ، نوفمبر 2017،ص212-2016.

[17] - مذكور، بشري،(2017م).” اثر الدفع الالكتروني علي الاداء المالي للبنوك “،الجزائر :دراسة حالة جامعة العربي بن مهيري ،ام البواقي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،ص 42-65

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام وسائل الدفع الالكتروني تؤثر علي زيادة ربحية البنك وخفض التكاليف وتؤثر علي الأداء المالي من خلال زيادة وخفض التكاليف .

وتختلف الدراسة عن موضوع البحث في أنها لم تتطرق الي أثر الدفع الالكتروني في التخفيف من عجز الموازنة من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي .

-دراسة (حسين عبد المطلب الأسرج ، 2010م)[18] انعكاسات القطاع غير الرسمي علي الاقتصاد الرسمي .

تناولت الدراسة وضع القطاع غير الرسمي في مصر ،وتعريفه وصفاته ومزايا التحول إلى الاقتصاد الرسمي ،والاثار السلبية والاطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي ،ومعوقات تحويله إلى القطاع الرسمي .

وتهدف الدراسة إلى التعرف علي وضع الاقتصاد غير الرسمي في مصر ومعوقات تحويله الي رسمي .

وقد اظهرت الدراسة ان القطاع غير الرسمي يغلب علية المشرعات الفردية واوضح انه من اهم مزايا دمج القطاع غير الرسمي هي زيادة موارد الدولة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ومزيد من حماية الفئات المهمشة من العمال كما تناولت الاطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي الي القطاع الرسمي ومن اهمها مرحلة التأسيس والتي تزيد تكاليفها مما يشكل عائق للتأسيس وكذلك مرحلة التشغيل ومرحلة الخروج والتي تواجه الكثير من التعقيدات وانتهت الدراسة الي ضرورة مساعدة القطاع غير الرسمي إلى الاندماج من خلال عمل حصر شامل وتقديم المساعدات والقروض وتيسير الاجراءات وخفض تكلفتها والتعامل بمرونة مع القطاع غير الرسمي لمنع هروبهم من الاندماج في الاقتصاد غير الرسمي والتشجيع علي الاندماج من خلال اعطاء مزايا تمويلية وتيسير الاجراءات .

وقد تناولت الدراسة موضوع انعكاس القطاع غير الرسمي علي القطاع الرسمي الا انها لم تتطرق لدور الدفع الالكتروني في الدمج بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي .

-دراسة (علي عبد الله شاهين ،2010 م)[19] . نظم الدفع الالكتروني و مخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة حالة تطبيقية علي بنك فلسطين

تناولت الدراسة طبيعة وانواع وحجم نظم الدفع الالكتروني والمخاطر المرتبطة بها ووسائل الرقابة اللازمة عليها وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهداف البحث من خلال الاستعانة بالمصادر الاولية والثانوية لمعالجة القضايا المحورية المرتبطة بالموضوع وتناولت ادوات الدفع الالكتروني ومخاطر وتحديات الدفع الالكتروني والرقابة علي ادوات الدفع الالكتروني وتم تحليل فقرات الدراسة واختبار الفروض من خلال استخدام الاساليب الاحصائية وتوصلت الدراسة الي ان استخدام ادوات الدفع الالكتروني اصبحت واقع لا مفر منه مما يستلزم التطوير وتوافر الدعم الحكومي مع ضرورة ايجاد اليه للحماية من مخاطر الدفع الالكتروني وذلك لعدم كفاية وفاعلية انظمة الرقابة

---

[18] - الأسرج ،حسين عبد المطلب ،(2010م). "انعكاسات القطاع غير الرسمي علي الاقتصاد الرسمي"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2010

[19] - شاهين ،علي عبد الله ، (2010 م). "نظم الدفع الالكتروني و مخاطرها ووسائل الرقابة عليها "، فلسطين :دراسة حالة ببنك فلسطين ،مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية ،مجلد 12،ص 511-518

وتوفير البنية التشريعية والقانونية للخدمات الالكترونية وتناولت الدراسة موضوع نظم الدفع الالكتروني ومخا طرها ولم تتطرق لدور الدفع الالكتروني في التخفيف من عجز الموازنة من خلال الدمج بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي .

-دراسة (Anuelov,Christoslar,Hilgert), Consumers and Electronic Banking ,2004)[20]

وتهدف الدراسة الي ان التوسع في استخدام وقبول الدفع الالكتروني يعتمد علي صفات ومميزات العملاء والي طبيعة ونوعية الوسائل الالكترونية المتاحة وكيفية وسهولة استخدامها كما انها تستخدم من الافراد ذوي الدخول المرتفعة وكذلك من ذوي المؤهلات العلمية العالية وان من اهم المعوقات عدم الامان وعدم توافر السرية وصعوبة الاستخدام .

-دراسة (سارة مخبي ، 2014م)[21] .تحديات وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر

تناولت الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه النقديات في الاقتصاد وضرورة مسايرة التطور المصرفي الذي يعتبر دعامة للتطور الاقتصادي وقد قامت الدراسة علي فرضية هامة وهى أن سبب عدم اقبال عملاء الوكالات البنكية بأم البواقي إلى المخاطر الناجمة عن استخدام البطاقة البنكية وضعف الرقابة علي اجراءات نظم الدفع الالكترونية وإلى ضعف البنية التشريعية لوسائل الدفع الالكتروني .

وتهدف الدراسة إلى تحديد انواع وسائل الدفع الالكتروني والتحديات المتعلقة بها وببيئة العمل المصرفي الالكتروني . وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك منهج دراسة الحالة .

وخلصت الدراسة إلى أن البيئة الاجتماعية والثقافية في الجزائر تشكل تحدي للبنوك من أجل اقناع العملاء بجدوي استخدام وسائل الدفع الالكتروني وكذا عدم تطور الخدمات المصرفية الالكترونية والمخاطر التي تتعرض لها .

---

[20] – (Anuelov,Christoslar,Hilgert) ,2004 Consumers and Elecronic Banking

[21] - مخبي ، سارة ،(2014م)."تحديات وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر"، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، جامعة ام البواقي ،ص 55-66

هيكل البحث

المبحث الاول : طبيعة الموازنة العامة للدولة .

المطلب الاول : تعريف الموازنة العامة للدولة وانواعها وتبويباتها

المطلب الثاني: المبادئ العامة للموازنة العامة للدولة وضوابط تنفيذها

المطلب الثالث : تطور عجز الموازنة العامة وانواعه ومصادر تمويله

المبحث الثاني : طبيعة الاقتصاد غير الرسمي وحجمه واسبابه

المطلب الاول : مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي

المطلب الثاني : خطورة واضرار الاقتصاد غير الرسمي مزايا دمجه في الاقتصاد الرسمي

المطلب الثالث : دور الاقتصاد غير الرسمي في زيادة موارد الدولة

المبحث الثالث : طبيعة الدفع الالكتروني ودوره في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الموازنة العامة للدولة

المطلب الاول : المفاهيم العامة للدفع الالكتروني

المطلب الثاني : طبيعة الدفع الالكتروني

المطلب الثالث : وسائل الدفع الالكتروني

المطلب الرابع : اثر دمج الاقتصاد غير الرسمي علي ايرادات الدولة

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

المبحث الاول

طبيعة الموازنة العامة للدولة

المطلب الاول : تعريف الموازنة العامة للدولة وانواعها وتبويباتها

الموازنة العامة:

هي وثيقة مالية تتضمن جميع الإيرادات والمصروفات الحكومية المستقبلية خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنه وتعكس التوجهات الرئيسية للسياسة العامة للدولة .

الموازنة العامة للدولة عرفها القانون ٥٣ لسنه١٩٧٣والمعدل بالقانون ٨٧لسنه٢٠٠٥بانها (البرنامج المالي للخطة عن سنه ماليه مقبله لتحقيق أهداف محدده وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة).

أنواع الموازنات :

1-موازنة البنود والاعتمادات (الموازنة التقليدية):

وهي الأكثر شيوعا وتركز علي الاعتمادات المدرجة والمخصصة للجهات الموازنية .

2-الموازنة الصفرية :

ويتم اعداد تقديراتها علي أساس افتراضي ان قيمة البنود صفر لأوجه للاستخدامات والايرادات ويتم تقديرها وفقا للمتطلبات الحتمية ودون الاعتماد علي نتائج التنفيذ الفعلي للسنوات السابقة.

3-الموازنة الجارية والرأسمالية [22]:

وتختص بتخطيط النشاط الانتاجي للوحدة الاقتصادية ورسم السياسات الاستثمارية وتخطيط كيفية تمويله والرقابة علي تنفيذه .

4- موازنة الخزانة العامة:

تنص المادة (8) من القانون رقم(53)[23] لسنة 1973 وتعديلاته علي :

تعد موازنة للخزانة العامة للدولة وفقا للمعايير الدولية يعرض فيها :

(أ) العجز او الفائض النقدي

(ب)العجز او الفائض الكلي

(ج) مصادر تمويل العجز الكلي

وتتولي موازنة الخزانة العامة تمويل موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول اليها فوائض تلك الجهات.

---

[22] – المرجع السابق، مادة 5

[23] – المرجع السابق، مادة 8

5- موازنة البرامج والاداء (التحليل علي اساس البرامج والمشروعات والاعمال) :

تعرف موازنه البرامج والأداء بأنها خطه تهدف إلى تحقيق مجموعه من الأهداف قصيرة او طويله الأجل ،من خلال ربط تلك الأهداف بالهيكل التنظيمي للجهة ،وتستخدمها الحكومة لحث وحداتها علي أن تكون أكثر فاعلية واستجابة لإحتياجات شعوبها ،ولمواجهه العجز المتنامي في الموارد والإقبال المتزايد في الحصول علي الخدمات العامة باعتبار أن الموازنة تمثل برنامج مالي لكيفية انفاق الأموال واستغلال الموارد .

وتصدر الموازنة العامة للدولة عن سنه ماليه مقبله ،تبدأ من اول يوليو وتنتهي في آخر يونيه من كل عام .

وعلي ذلك يتم تبويب الموازنة العامة للدولة (موازنة البنود والاعتمادات) علي النحو التالي :

1-التبويب الاقتصادي[24]:

ويتفق هذا التبويب مع المعايير الدولية لإحصاءات ماليه الحكومة الصادرة سنه ٢٠٠١ وبالتالي يكون هناك لغة مشتركه للتعامل مع المنظمات المالية الدولية ويتميز هذا التبويب بتحقيق قدر من الشفافية والوضوح في عرض بيانات الموازنة العامة للدولة ويتم التقسيم وفقا للهدف من الانفاق وفيما يلي ملخص لهذا التبويب:

أولا الموارد :

تقسم الموارد الحكومية تقسيما اقتصاديا وفقا لطبيعة الإيراد حيث تقسم أبواب الموارد الحكومية إلى ما يلى :

الباب الاول الضرائب:

وتتضمن الضرائب علي الدخول والارباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب علي الدخول من التوظف والضرائب علي أرباح المؤسسات .

الباب الثاني المنح:

ويتعين عند تقدير المنح ان يؤخذ في الاعتبار ما يتم الاتفاق علية بين وزارة التعاون الدولي والجهات المانحة مع الفصل بين ما هو مخصص لتمويل الاستثمارات وما هو مخصص لتمويل التزامات اخري .

الباب الثالث الإيرادات الأخرى:

ويتكون باب الإيرادات الأخرى من عوائد الملكية وحصيلة بيع السلع والخدمات وغرامات العقوبات والتحويلات الاختيارية والإيرادات المتنوعة .

- **الباب الرابع المتحصلات من الاقراض :**

ويتكون هذا الباب من مجموعتين هما:

(1) – المتحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول المالية المحلية .

(2) – المتحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول المالية الاجنبية .

- **الباب الخامس الاقتراض:**

---

[24] – موقع وزارة المالية. قرار وزير المالية رقم 745 لسنة 2005باصدار اللائحة التنفيذية للقانون 53 لسنة 1973 بشان الموازنة العامة الباب الاول مادة 4

ويتضمن الاقتراض الاجنبي (الخارجي) و الاقتراض المحلي الذي يشمل علي السندات علي الخزانة العامة و اذون الخزانة العامة والاقتراض من بنك الاستثمار، والقروض الخارجية المعاد اقراضها عن طريق الخزانة والاقتراض من مصادر اخري .

ثانيا الاستخدامات:

تقسم الموازنة في جانب الاستخدامات طبقا للتقسيم الاقتصادي وفقا لما يلى :

أ-المصروفات :

وتتكون من الستة ابواب الاولي في الاستخدامات وهي :

- الباب الاول الاجور والتعويضات :

ويتضمن هذا الباب المرتبات الاساسية للوظائف الدائمة والمكافآت والبدلات النوعية وكل من المزايا النقدية والعينية والتأمينية وغيرها .

الباب الثاني شراء السلع والخدمات:

ويقصد بها شراء السلع الضرورية للجهاز الحكومي ومشروعات القطاع العام، ويتضمن هذا الباب اعتمادات شراء السلع والخدمات و الاعتمادات المالية اللازمة لقيام الجهة بمزاولة نشاطها الرسمي الذي انشأت من اجله سواء كان هذا النشاط مرتبط بأداء خدمة عامة او انتاج سلعة بطريق مباشر او غير مباشر .

- الباب الثالث الفوائد :

وهي الفوائد التي تدفعها الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة نظير القروض التي تحصل عليها لتمويل العجز ومشروعات الموازنة.

يتم تقسيم الفوائد ما بين الفوائد علي القروض المحلية والفوائد علي القروض الاجنبية مع ايضاح ما يرتبط بالدين العام .

- الباب الرابع الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

ويشمل هذا الباب :

1- الدعم المخصص للموازنة العامة مع بيان توزيعه علي الجهات.
2- المنح مع بيان الجهات المانحة .
3- مساهمات الدولة في صناديق المعاشات بخلاف حصة الدولة في المزايا التأمينية .
4- ما تقدمه الدولة واجهزتها من مزايا اجتماعية للعاملين .
5- المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الاجهزة المختلفة مع ايضاح المساعدات النقدية والعينية .

- الباب الخامس المصروفات الاخرى :

يشمل هذا الباب ما تدفعه الجهات من غرامات وتعويضات ويتضمن الفوائض المرحلة مع بيان القوانين والقرارات التي تستند اليها .

- الباب السادس شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات) :

يشمل هذا الباب شراء الاصول الثابتة مثل الآلات والمعدات الثابتة والاصول الطبيعية مثل الاراضي ويتضمن اعتمادات الابحاث المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية والدفعات المقدمة .

ب – حيازة الاصول المالية والاجنبية[25] :

ويتضمن الباب السابع الاستثمار في اوراق مالية والاقتراض من بنك الاستثمار او الهيئات الاقتصادية والمساهمات وحقوق الملكية سواء في بنك الاستثمار او شركات قطاع الاعمال العام او في شركات القطاع العام .

ج – سداد القروض المحلية والاجنبية :

ويتضمن الباب الثامن اقساط القروض المحلية والمتمثلة في الاقساط المستحقة للخزانة العامة وبنك الاستثمار والبنوك واقساط القروض المعاد اقراضها عن طريق الخزانة العامة كما تشمل ايضا اقساط القروض الاجنبية .

ويوضح شكل رقم (1) تطور الايرادات من ما مقداره (491.5)[26] مليار جنية في عام (2016/2015) الي ان وصل لما مقداره (975.4) مليار جنية في عام (2020/2019)*بنسبة مقدارها 97%خلال الخمس سنوات

ويوضح شكل رقم (2) تطور المصروفات من ما مقداره (817.8)[27] مليار جنية في عام (2016/2015)الي ما مقداره (1434.7) مليار جنية في عام (2020/2019) .

وتتعامل الموازنة العامة في مصر بنظام موازنة البنود والاعتمادات ،وتعاني الموازنة من اختلال هيكلي وذلك لصعوبة التعرف علي برامج العمل والمشروعات التي تنوي الحكومة القيام بها وصعوبة قياس كفاءة الوحدات الحكومية المختلفة .

حيث تقصر موازنة البنود والاعتمادات علي الرقابة علي توزيع اعتمادات الصرف دون الاهتمام بالأعمال التي تنجزها الحكومة .

ويتم تقدير موازنة البنود والاعتمادات يتم علي اساس متوسط تقديرات عدد من السنوات المالية في ضوء الانفاق الفعلي للسنة المالية السابقة مما يجعلها اقل كفاءة .

لذلك تعد موازنة البرامج والاداء افضل من موازنة البنود والاعتمادات وذلك لضمان الترابط بين اهداف الخطة القومية واهداف المؤسسات والوزارات وادارة الموارد بكفاءة وفعالية والاستغلال الامثل للموارد وفاعلية البرامج المصاحبة لتنفيذ الموازنة وتحقيق الاهداف [28].

---

[25] – موقع وزارة المالية .اللائحة التنفيذية للقانون 53 لسنة 2005 بشأن الموازنة العامة للدولة الباب الاول مادة 2 الوقائع المصرية – العدد 202 (تابع) في 5 سبتمبر سنة 2005

[26] –قانون 85 لسنة 2017 بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016/2015 الجريدة الرسمية – العدد 28 (مكرر) في 25 يوليو جدول رقم 1

[27] – المرجع السابق ،

[28] – عبد المعطى، محمد عبد الفتاح،(2020م) محاضرة في وزارة المالية،أيام11 و12 مارس

شكل رقم (1)

تطور الايرادات في مصر في الفترة من 2020/2015

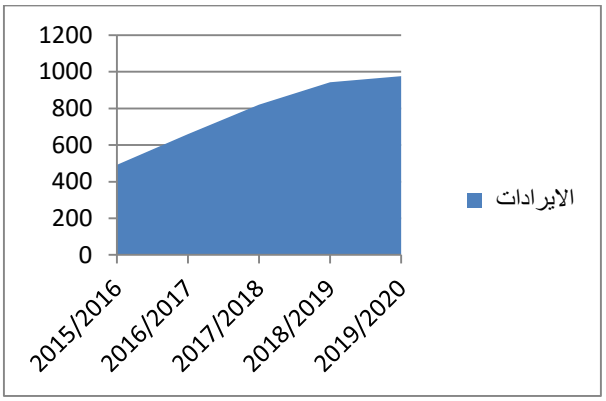

المصدر: موقع وزارة المالية ربط الحساب الختامي سنوات مختلفة

شكل رقم (2)

تطور المصروفات في مصر في الفترة من 2020/2015

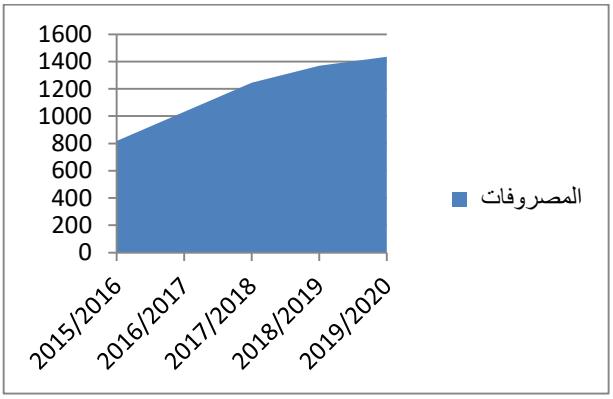

المصدر: موقع وزارة المالية ربط الحساب الختامي سنوات مختلفة

2- التبويب الاداري [29]:

ويقصد به تصنيف النفقات والإيرادات العامة وفقا للوحدات الحكومية في الدولة .

ويعكس هيكل التنظيم الاداري للسلطات العامة ،ويقوم علي اساس تحديد الجهة الحكومية التي تقوم بالأنفاق او تحصيل الإيراد ،كما انه يمكن السلطة التشريعية من مناقشة و اعتماد ومراقبة الموازنة بسهولة ،وفيه توزع استخدامات الدولة وفقا للتصنيف الاقتصادي بمراعاة التصنيف الإداري للجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة .

3- التبويب الوظيفي[30] :

---

[29] – مرجع سبق ذكره، ص 16

[30] – مرجع سبق ذكره، ص 16

*–تم استخدام المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة ختامي نهائي 2019 / 2020 وذلك لعدم صدور قانون ربط الحساب الختامي لسنة 2020/2019

وهو يقوم علي تقسيم عمليات الإنفاق وفقا للوظائف التي تقوم بها الحكومة ،مثل الرعاية الصحية والتعليمية او الدفاع والأمن ،ويساعد هذا التقسيم علي قياس كيفية تخصيص الحكومة للموارد المتاحة لديها للقيام بأنشطة محددة وتحقيق اهداف متنوعه أي يمكن من خلاله معرفه الأهمية النسبية للوظائف الحكومية والتي تختلف من فتره لأخري وتصنف الوحدات والاجهزة التي تتضمنها الموازنة تصنيف وظيفي وفق لعدة مجموعات هي – الخدمات العمومية العامة – الدفاع والامن القومي – النظام العام وشؤون الامن العام – الشؤون الاقتصادية – حماية البيئة – الاسكان والمرافق المجتمعية – الصحة – الشباب والثقافة والشؤون الدينية – التعليم – الحماية الاجتماعية .

وتمثل هذه البنود بصفة عامة خدمات اساسية للمجتمع ويهدف هذا التبويب الي قياس مدي قدرة الدولة علي عدالة توزيع نفقاتها علي القطاعات المختلفة .ويظهر ذلك في توزيع النفقات علي القطاعات المختلفة بناء علي اهميتها والدور الذي تلعبه في تقديم خدماتها.

فنجد ان تم تحديد مبلغ قدره (73062) مليون جنية ،للأنفاق علي قطاع الصحة من إجمالي الاستخدامات وقدرها (1574559) مليون جنية بنسبة مقدارها 5% .

تحديد مبلغ قدره (132038) مليون جنية للأنفاق علي قطاع التعليم من إجمالي الاستخدامات بنسبة مقدارها 8% .

وتحيد مبلغ قدره (270942) مليون جنية للأنفاق علي الحماية الاجتماعية من إجمالي الاستخدامات بنسبة مقدارها 17.5%.[31]

شكل رقم (3)

تطور الايرادات والمصروفات مع الناتج الاجمالي في مصر في الفترة من 2020/2015

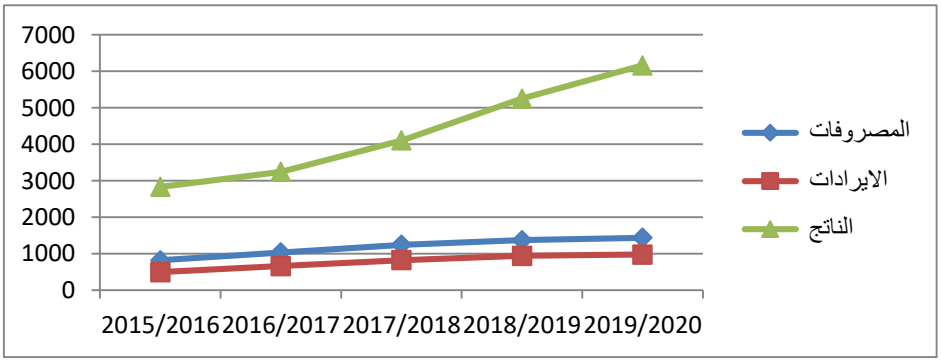

المصدر: موقع وزارة المالية ربط الحساب الختامي سنوات مختلفة

ويتضح من الشكل السابق تطور الإيرادات ما مقداره (491488) مليون جنيها في ختامي 2016/2015 حتي وصلت إلى ما مقداره (941910) مليون جنية في ختامي 2019/2018، وتطورت المصروفات ما مقداره (817844) مليون جنيها في عام 2016/2015 ووصلت إلى ما مقداره (1369870) مليون جنيه في ختامي 2019/2018 مما ادي الي زيادة العجز الكلي .

[31] – مشروع الموازنة العامة. للسنة المالية.2020/2019

المطلب الثاني

المبادئ العامة للموازنة العامة للدولة وضوابط تنفيذه

من المعروف أن الموازنة العامة للدولة تقوم علي عدد من المبادئ الاساسية التي تضمن لها الاتساق والتوازن وتضمن حسن استخدام الموارد وملائمتها للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وقدرتها علي تحقيق العدالة والشفافية ومن أهم مبادئ الموازنة العامة للدولة ما يلي :

1 –_مبدأ سنوية الموازنة:

من المبادئ الاساسية للموازنة العامة إنها تصدر عن سنه ماليه تستقل بمواردها ونفقاتها وتبدأ من اول يوليو وتنتهي في آخر يونيه من كل عام وتعد فتره سنه ملائمة نسبيا فيما يتعلق بتحديد التقديرات المختلفة للإيرادات والنفقات العامة وهي ملائمة أيضا لحركه المعاملات الاقتصادية للقطاعات المختلفة

2 – مبدا شمول الموازنة :

ويقصد به إنها تشمل كافة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة خلال السنه المالية بشفافية كامله مما يسمح للأجهزة الرقابية المختلفة برقابه الأجهزة التنفيذية المختلفة القائمة بعمليات الإنفاق العام وما يلزم به من تحصيل للإيرادات

3 – مبدا وحده الموازنة:

ويقصد بهذا المبدأ وضع موازنه واحده مقبله ولا يعتبر خروج عن قاعده وحده الموازنة وجود موازنات اخري للهيئات الاقتصادية .

4 – مبدا عدم التخصيص:

ويقضي بعدم جواز تخصيص موارد بعينها لمواجهة استخدامات محدده، أي توجيه جميع الإيرادات إلى جميع الاستخدامات ،إلا أن هناك بعض القوانين تتجاوز هذا المبدأ مثل قانون الضرائب العقارية 196 لسنه 2008 وتعديلاته والذي نص في المادة (28)[32] منه علي أن يخصص 25 % من الضريبة المحصلة في نطاق كل محافظة وأن يخصص 25% من كامل الحصيلة لأغراض تطوير العشوائيات .

5–مبدا توازن الموازنة :

ويقوم هذا المبدأ علي ضرورة توازن جانبي الموازنة اي أن تكون النفقات العامة في حدود الإيرادات وهنا تظهر مشكله اساسيه تواجه الموازنة العامة وعلي الخاص في الدول النامية التي تعاني من ندره الموارد وتزايد الطلب علي الخدمات ولإحداث التوازن المطلوب ، كأحد مبادي الموازنة العامة للدولة يظهر ما يسمي بعجز الموازنة العامة.

ضوابط هامة حول الموازنة وتنفيذها [33]:

---

[32] – قانون 196 لسنة 2008 . الجريدة الرسمية –العدد 49 تابع (أ) في 6 ديسمبر 2012

[33] – فؤاد ، احمد ،(2019م). محاضرة في وزارة المالية .اليات اعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة للدولة ،مصر :ايام 7و8 سبتمبر

1 – اذا لم يصدر قانون ربط الموازنة العامة للدولة قبل بدء السنه المالية يتم الصرف في حدود الاعتمادات المدرجة بموازنه السنه المالية السابقة إلى حين اعتمادها ويصدر بذلك قرار من وزير المالية .

2 – يعتبر قانون ربط الموازنة العامة للدولة ترخيص لكل جهة في حدود اختصاصها باستخدام الاعتمادات المقررة لها في الأغراض المخصصة لها اعتبار من أول السنه المالية ،وليس معني ادراج المبالغ في موازنه كل جهة أنه ترخيص لها بالصرف من تلك الاعتمادات ،وانما يرجع الصرف إلى القواعد والقوانين الحاكمة في هذا الشأن .

3 – تكون للتأشيرات العامة والخاصة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة قوه القانون.

4 – لا يعفي وجود اعتماد في جداول الاستخدامات بالموازنة عن الالتزام بأحكام القوانين واللوائح المعمول بها سواء كان ذلك يتعلق بتنظيم سلطات ماليه او النظام المحاسبي وما يطلبه تنفيذ الموازنة من إجراءات .

5 – لا يجوز تجاوز اعتمادات أي باب من أبواب استخدامات الموازنة او استحداث نفقات غير واردة الا بعد الرجوع الي وزاره المالية ،والحصول علي موافقه مسبقه من مجلس النواب وصدور القانون الخاص بذلك .

6 – يحظر بأي حال من الاحوال النقل من باب الي باب آخر، ويجوز فقط في ضوء ما يقرره وزير المالية او من يفوضه النقل داخل اعتمادات الباب الواحد لكل جهة او النقل من باب في جهة الي ذات الباب في جهة اخري وذلك في الحالات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون او للتأشيرات العامة الملحقة والموازنة .

ويتم إعداد الموازنة وفقا لهذه التقسيمات علي اساس موازنه البنود والاعتمادات حيث إن التقدير يعتمد في الغالب علي النظر إلى موقف التنفيذ الفعلي للموازنة خلال الثلاث سنوات السابقة ،مع الأخذ في الاعتبار بعض العناصر الأخرى مثل معدلات التوسع والنمو .

المطلب الثالث

تطور عجز الموازنة العامة وأنواعه ومصادر تمويله

تعريف عجز الموازنة وانواعه :

ويعرف عجز الموازنة العامة للدولة بأنه زيادة الانفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية .

انواع عجز الموازنة :

1-العجز الهيكلي للموازنة العامة:

ويرجع هذا العجز إلى هيكل ومكونات الموازنة والذي يؤدي إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة وذلك بسبب زيادة الانفاق عن الإيرادات وعجز الحكومة علي تنمية الموارد المالية لها وعلي ترشيد نفقاتها .

2 –العجز الدوري للموازنة العامة:

ويعرف عجز الموازنة العامة للدولة بأنه (زيادة الانفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية).

انواع عجز الموازنة:

1-العجز الهيكلي للموازنة العامة:

ويرجع هذا العجز إلى هيكل ومكونات الموازنة والذي يؤدي إلى زيادة العجز الفعلي عن العجز المقدر في الموازنة وذلك بسبب زيادة الانفاق عن الإيرادات وعجز الحكومة علي تنمية الموارد المالية لها وعلي ترشيد نفقاتها .

2- العجز الدوري للموازنة العامة:

وهو العجز الذي يحدث نتيجة للدورات التجارية مثل حالات الكساد حيث تكون معدلات البطالة كبيرة جدا

ومن ثم تتجه الحكومة إلى زيادة النفقات علي العكس في حالات الرواج حيث تكون معدلات البطالة منخفضة ومن ثم يؤدي ذلك الي خفض النفقات .

1- العجز او (الفائض) النقدي :

وهو الفرق بين المصروفات العامة والإيرادات العامة أي انه = الإيرادات العامة – النفقات العامة .

وقد تزايد العجز النقدي من عام (2015 / 2016)[34] حيث كان مبلغه (236.2) مليار جنية إلى أن وصل لمبلغ (459.2) مليار جنية في عام (2019 / 2020)

جدول رقم (1) : تطور العجز النقدي في مصر في الفترة من 2020/2015

م	السنة	قيمة العجز النقدي (بالمليار جنية)	نسبة التغيير(الزيادة)
1	2016/2015	326,2	%3,2
2	2017/2016	372,8	%3,7
3	2018/2017	423,2	%4,2
4	2019/2018	427,9	%4.3
5	2020/2019	459,2	% 4.6

المصدر: موقع وزارة المالية ربط الحساب الختامي سنوات مختلفة

2 – العجز او (الفائض) الكلي :

العجز او الفائض الكلي وهو يمثل العجز النقدي مضاف إليه او مطروح منه صافي الحيازة من الأصول المالية وهي الفرق بين حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية وبين المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية مع مراعاة استبعاد حصيلة بيع الأصول غير المالية .

وقد تزايد العجز الكلي من ما مقداره (239.5) مليار جنية في عام (2015 / 2016) الي ان وصل الي ما مقداره (462.8) مليار جنية في عام (2019 / 2020) [35]

[34] – موقع وزارة المالية .سنوات مختلفة ،مرجع سبق ذكره ، ص 17، ملحق رقم (1)

[35] – تم استخدام المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة ختامي نهائي 2019 / 2020 وذلك لعدم صدور قانون ربط الحساب الختامي لسنة 2020/2019

جدول رقم (2): تطور العجز الكلي في مصر في الفترة من 2020/2015

م	السنة	قيمة العجز الكلي (بالمليار جنية)	نسبة التغيير(الزيادة)
1	2016/2015	329,5	%3.3
2	2017/2016	379,5	%3.7
3	2018/2017	432,6	%43,1
4	2019/2018	430	%4.3-
5	2020/2019	462,8	%4.6

المصدر/ المرجع السابق

3 - العجز او (الفائض) الاولي:

وهو العجز او (الفائض) الكلي مطروح منة فوائد القروض .

مصادر تمويل عجز الموازنة:

عادة ما تواجه الموازنة العامة للدولة عجز سنوي متنامي نتيجة لنقص الإيرادات عن النفقات مما يؤثر علي أداء الحكومة وقدرتها علي تلبية احتياجات المجتمع ويتم تمويل هذا العجز من خلال عدة طرق :

1 – صافي الاقتراض

يمثل صافي الاقتراض الفرق بين الباب الخامس في جانب الموارد "صافي الاقتراض، وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم" والباب الثامن في جانب الاستخدامات "سداد القروض المحلية وتتمثل هذه الموارد في:

1- اذون وسندات الخزانة العامة

تمثل حوالى 10% من الموارد المقترضة المتاحة للدولة وهى عبارة عن اذون خزانة وسندات خزانة تصدرها الخزانة العامة للدولة بسعر فائدة وشروط معينة وتستخدم لسد العجز الجاري نظرا لطبيعتها الزمنية.

2 –القروض والتسهيلات الائتمانية المحلية والخارجية

وتمثل حوالى 15% من الموارد المقترضة ،وتتمثل معظمها في القروض من بنك الاستثمار القومى وبإضافة إلى القروض والتسهيلات الائتمانية المحلية من بعض البنوك الأخرى.
والى القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية.

2 – صافى حصيلة الخصخصة [36]

أما صافي حصيلة الخصخصة فهي الفارق بين حصيلة الخصخصة، ومساهمة الخزانة العامة في تمويل صندوق إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام وكانت صافي حصيلة الخصخصة خلال الفترة من (2016/2015 حتي 2020/2019) * في الاعتماد الاصلي مبلغ وقدره (250)[37] مليون جنية .

[36] – مرجع سبق ذكره، ص 14، مادة 9

[37] – موقع وزارة المالية سنوات مختلفة .مرجع سبق ذكره، ملحق رقم (1)

المبحث الثاني

طبيعة الاقتصاد غير الرسمي وحجمه واسبابه

المطلب الاول : مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي

ماهية الاقتصاد غير الرسمي :

الاقتصاد غير الرسمي وفقا لتعريف التعداد الاقتصادي الخامس للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بانه الوحدات الإنتاجية التي تزاول نشاط اقتصادي (صناعي –تجاري – خدمي .....) وليس لها أي تسجيل أداري او التي تمارس عملها بدون ترخيص من الجهات الرسمية المختصة ،ولا تحمل أي شكل قانوني من حيث الإجراءات اللازمة لممارسة هذا النشاط .

أي أنه كل الأنشطة الاقتصادية التي تحدث خارج مجال الاقتصاد الرسمي ويكون فيه الدخل ووسائل إدارته غير مضبوطة من قبل الحكومة وهي الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للضرائب ولا تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي ولا تراقب من قبل الحكومة .

ويشمل الاقتصاد غير الرسمي مختلف الوظائف الذاتية التي يعمل فيها أصحابها لحسابهم الخاص باستخدام مبالغ محدودة من راس المال ،مثل الباعة الجائلين وأصحاب الحرف المختلفة كعمال البناء كالنجارين والسباكين والنقاشين والكهربائيين ،خاصة عند عدم امتلاكهم محال ثابتة للعمل .

كما انه يشمل النساء والأطفال في اطار المشروعات العائلية متناهية الصغر، ويمتد ليشمل كافة اشكال العمل باجر لدي الغير طالما كانت لا تخضع لقانون العمل، ويكون فيها العمال محرومين من التعاقد الرسمي ومن الحماية الاجتماعية .

ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لبيانات التعداد الاقتصادي الخامس أن هناك (3,7)[38] منشأة انتاجية تضم حوالي (13,5)[39] مليون مشتغل بحجم طاقة انتاجية قدرها (3,9)[40] تريليون جنية وحجم اجور مقداره (358,7) مليار جنيه وأن عدد العاملين في القطاع الخاص بشقيه الرسمي وغير الرسمي مقداره (12,6)[41] مليون مشتغل بحجم طاقة انتاجية قدرها (3,9) ترليون جنية وأن القطاع الخاص غير الرسمي يضم عدد منشآت إنتاجية مقدارها (1.9) مليون منشاة مقابل (1.7) مليون منشاة بالقطاع الرسمي اي حوالي (53%)[42] من اجمالي المنشآت الاقتصادية وان راس المال المستثمر للنشاط الاقتصادي قدره (4044)[43] مليار جنية

***–تم استخدام المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة ختامي نهائي 2020/2019 وذلك لعدم صدور قانون ربط الحساب الختامي لسنة 2020/2019**

[38] – مرجع سبق ذكره،ص4، جدول (1–1)

[39] – مرجع سبق ذكره،ص4، جدول (1–9)

[40] – مرجع سبق ذكره ص4،جدول (1–19)

[41] – مرجع سبق ذكره ص4، جدول (1–12)

[42] – مرجع سبق ذكره،ص4، جدول (1 – 7)

[43] – مرجع سبق ذكره ،ص 4،جدول (1 – 6)

وأن عدد المشتغلين بالقطاع غير الرسمي هو (4)[44] مليون مشتغل اي (29,6 %) من اجمالي العاملين في المنشآت الاقتصادية .

المطلب الثاني

الاقتصاد غير الرسمي خطورته ومزايا دمجه في الاقتصاد الرسمي

خطورة الاقتصاد غير الرسمي واضراره :

يعد الاقتصاد غير الرسمي عبئا علي المنشأت الاقتصادية الرسمية ،حيث تقوم عدد من المشروعات في القطاع غير الرسمي بتقليد بعض المنتجات التي ينتجها المشروعات الرسمية ،ويقومون بوضع العلامات التجارية المعروفة عليها مما قد يضر بسمعة المصانع الرسمية من خلال ترويج الاقتصاد غير الرسمي لسلع وبضائع من منتجات بير السلم والتي لا تتفق مع المواصفات القياسية ،وكذلك ارتفاع التكلفة نتيجة زيادة أسعار المواد الخام بسبب الطلب المتنامي عليها من قبل الاقتصاد غير الرسمي .

كما انه يؤثر بطريقة مباشرة علي ربحية المشروعات في القطاع الرسمي حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها عن السلع المعروضة من المنتجات الرسمية والشرعية .

بالإضافة إلى أنه في ظل صعوبة التسويق التي تواجه المشروعات الصغيرة فأن هذه الممارسات تهدد بأغلاق المصانع الرسمية والتي لم تعد تتحمل المنافسة الشرسة غير العادلة مع المنتجات المقلدة والمجهولة المصدر والتي يتم بيعها دون الالتزام بأي أعباء مالية مما يؤثر بالسلب علي القطاعات الرسمية وبمسؤوليتها تجاه الدولة .

كما أن هناك بعض المشروعات الرسمية قد تلجأ للحصول علي بعض لوازم الإنتاج من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة ،مما قد يضر بالمنتج النهائي لهذه المصانع الرسمية وبالتالي تدني الجودة للصادرات من المشروعات الرسمية إلى الأسواق الخارجية نتيجة وجود بعض العيوب الناتجة من الاستعانة بمخرجات القطاع غير الرسمي والذي يضر بسمعة القطاع الصناعي ككل كما أن التوسع في الاقتصاد غير الرسمي يهدد المنافسة في السوق .

بالأ ضافة إلى أن القطاع غير الرسمي يتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية ويتحلل من القيود الرسمية ويسحب البساط من الاقتصاد الرسمي بشكل تدريجي .

مزايا دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي :

أن دمج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي يعد من أهم الخطوات لتنمية اقتصاد السوق وتحسين أوضاع أصحاب المشروعات والعاملين بها ،من خلال حصولهم علي خدمات البنية الأساسية مثل تجنب الضغوط التي يتعرضون لها نتيجة تهربهم من التسجيل الرسمي .

كما تمكنهم من الحصول على قروض للمشاريع للتوسع في مشروعاتهم من خلال تيسير إجراءات التأسيس وتخفيض تكاليف التشغيل .

مما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر وتحقيق مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال[45] .

---

[44] –مرجع سبق ذكره، ص4، جدول (1 – 12)

المطلب الثالث

دور الاقتصاد غير الرسمي في زيادة موارد الدولة

في ضوء الاحتياجات المتزايدة للدولة للأنفاق علي الخدمات العامة مثل (الصحة –التعليم وغيرها)أصبحت الحاجة ملحة إلى زيادة موارد الدولة لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للأنفاق .

ونظرا للظروف والصعوبات التي تواجه الاقتصاد المصري وخاصة بعد ازمة كورونا فأن فرض ضرائب جديدة يعد عبء علي المجتمع وبالتالي اصبح لزاما الاتجاه إلى توسيع نطاق الضريبة بدلا من فرض ضرائب جديدة .

وعلي ما سبق اصبح دخول القطاع غير الرسمي في الوعاء الضريبي أمر بالغ الأهمية وذلك من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي بحيث تكون جميع الأنشطة التجارية خاضعة للضريبة ومسجلة بالوعاء الضريبي للدولة (حيث بلغ راس مال القطاع غير الرسمي 69،3مليار جنية مقابل 877،2 مليار جنية للقطاع الرسمي أي ما يعادل 5،1% من راس المال المدفوع من النشاط الإنتاجي وفقا لما ورد في التعداد الاقتصادي الخامس للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء)[46].

وكون هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن مظلة الضرائب والبنوك الرسمية ،يجعلها تتسبب بشكل غير مباشر في خسائر للدولة وذلك من خلال الضرائب غير المحصلة ،وغياب الرقابة علي استثمارات هذا القطاع.

وفي ظل سعي الحكومة لتطبيق الشمول المالي من خلال زيادة عدد المتعاملين مع القطاع البنكي فأن أمتداد مظلة الشمول المالي إلى هذه الاستثمارات يجعل للاقتصاد المصري اكثر تطور .

وعلية فأن التحول إلى الدفع الالكتروني يلزم جميع العاملين بالقطاع غير الرسمي علي التسجيل والخضوع للرقابة السليمة مع وجود آليه لتوثيق التعاملات وحساب الدخل الفعلي والأرباح الفعلية لتقييم المحاسبة الضريبية عليها دون القدرة علي التهرب الضريبي او الاخلال بمستحقات الدولة .

وقد بلغت حصيلة الضرائب في الحساب الختامي للدولة عام (2015 / 2016) ما مقداره (352.2)[47] مليار جنية وبلغت في عام (2019 / 2020)*ما مقداره (736.1)[48] مليار جنية ،وذلك قبل انضمام الاقتصاد غير الرسمي .

وقيمة هذه الضرائب قابلة للزيادة في حالة دمج وانضمام الاقتصاد غير الرسمي الي الاقتصاد الرسمي .

ويوضح الشكل رقم (4)[49] تطور الضرائب في المدة من (2015 / 2016) حتي (2020/2019)*

---

[45] – المرسى ، منال حسين ، (2010م). "الاطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي الي قطاع رسمي "،مصر : قرأءة في الخبرات الدولية وتطبيقاتها في الحالة المصرية ، مجلة علوم انسانية ، ربيع 2010

[46] – مرجع سبق ذكره، ص 4

[47] – مرجع سبق ذكره ، ص 17، جدول رقم 1

*– تم استخدام المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة لختامي نهائي 2019 / 2020 لعدم صدور قانون ربط الحساب الختامي لعام 2020/2019 بعد

[48] –المرجع السابق

[49] – مرجع سبق ذكره، ص 17

الشكل رقم (4)

تطور الضرائب في مصر من 2020/2015

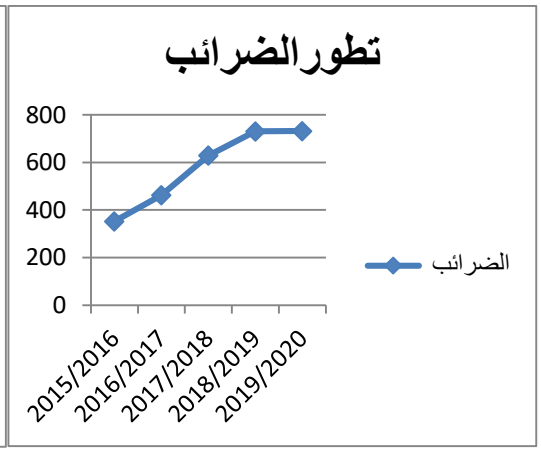

المصدر: موقع وزارة المالية ربط الحساب الختامي سنوات مختلفة

شكل رقم (5)

الضرائب والايرادات والناتج المحلي في مصر من 2015/ 2020

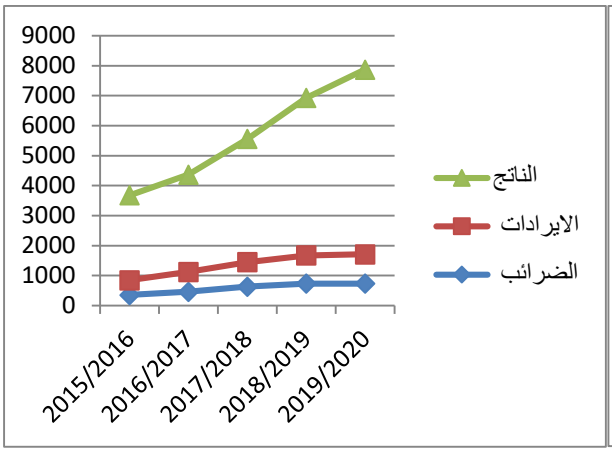

المصدر: انظر المصدر السابق

المبحث الثالث

طبيعة الدفع الالكتروني ودوره في زيادة موارد الدولة

المطلب الاول

المفاهيم العامة للدفع الالكتروني

هو عبارة عن طريقة للدفع تستخدم تكنولوجيا الانترنت والاتصالات فهو نظام متكامل من البرامج والتقنيات المصرفية والمالية من أجل تسهيل عمليات الدفع بشكل أمن ويمكن لأي شخص القيام بتحويل أموال واجراء عمليات الشراء باقل جهد وفي وقت قياسي .

ويتيح الدفع الالكتروني للعملاء تنفيذ المعاملات من خلال الهواتف المحمولة والبطاقات او الانترنت كما يقدم خدمة تحصيل الأموال بشكل سريع وامن[50]

وقد بدا ظهور الدفع الالكتروني بعد ظهور التجارة الالكترونية ،وتعمل هذه العملية وفقا لقوانين تضمن سرية وخصوصية إجراءات البيع والشراء وذلك من خلال استخدام نظام دفع امن ومعلومات مشفرة وتفاصيل سرية أي أنه يمكن تعريفه بأنه المنظومة المتكاملة والمؤمنة بالتعاون مع البنك المركزي المصري، من خلال انشاء وتشغيل وإدارة مركز الدفع الالكتروني الحكومي وفقا للمعايير العالمية للربط مع البنوك بالقطاع المصرفي المصري وكافة الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة ،وبناء بنية تحتية وشبكة مشفرة ومؤمنة طبقا لمعايير الأمن القومي اللازمة لإتاحة التحصيل والدفع الالكتروني للخدمات عن طريق القنوات الالكترونية[51] .

---

[50] – نابي ،مريم ، (2017م) . "الخدمات البنكية الالكترونية واثرها في تحسين اداء الادارة البنكية "، مجلد 2

[51] – رويح ،كمال مصطفي ، "اتجاه المستهلكين نحو خدمات الدفع الالكتروني بالهاتف النقال" ،المجلة العربية للعلوم الادارية ،مجلد 17،ص 230-265

وقد استطاع الدفع الالكتروني أن يكون بديلا عن الدفع التقليدي في كثير من الدول وذلك لعدة أسباب منها :

1- سهولة التعامل وتوفير الوقت و الجهد

حيث يعمل الدفع الالكتروني علي توفير الوقت والجهد حيث بالإمكان تنفيذ المعاملات في أي وقت وفي أي مكان دون الانتظار لدور .

2- الوضوح والمصداقية

حيث تتم عمليات الدفع الالكتروني رقميا لذا يعد من السهل تتبع هذه العمليات وتدقيقها وتتم هذه العمليات بشكل بسيط مثل الرجوع إلى تاريخ الشراء ومقدار ما تم تحصيله ومن هم العملاء الذين قاموا بعمليات الدفع .

3- تخفيض تكاليف المعاملات

تعتبر عملية الدفع الالكتروني عبر الانترنت خالية من الرسوم او تحتوي علي رسوم بسيطة لتأكيد البطاقة وتمريرها وتنفيذ عملية الدفع[52] .

المطلب الثاني

طبيعة الدفع الالكتروني (مزايا وعيوب ومخاطر الدفع الالكتروني)

أن التطور التقني والتكنولوجي من خلال ظهور الانترنت وزيادة التعامل به يدفع الي استخدام آليات متطورة من الدفع الالكتروني وذلك لاختصار الوقت والجهد والتكلفة وهناك عدد من المخاطر التي قد يتسبب فيها نظام الدفع الالكتروني فهو ينطوي علي العديد من العيوب منها[53] :

1-احتمال تعرض نظام الدفع الالكتروني للقرصنة والاختراق من خلال الحصول علي معلومات وبيانات المستخدمين وبالتالي الحصول علي أموالهم وصعوبة استردادها .

2-تعاني بعض انظمه الدفع الالكتروني من مشاكل في عملية المصادقة والتحقق من هوية المستخدمين فهي غير مزودة بتقنيات التحقق من الهوية الفائقة ،كما يمكن لأي شخص اخر استخدام البطاقة والتعامل بها ما دام يمتلك بياناتها دون القبض عليه بسهولة.

3-ضعف الرقابة علي نظم الدفع الالكتروني

4-ضعف البنية التحتية لشبكات الانترنت

5-ضعف البنية التشريعية وعدم وجود قوانين لمكافحة القرصنة الالكترونية

6-عدم الشعور بالأمان والشعور بالتعقيد في الاستخدام

مزايا التحول الي الدفع الالكتروني [54]:

1-يستطيع الأشخاص أداء جميع معاملاتهم المالية بشكل أسرع وأكثر احترافية ومن أي مكان وفي أي وقت .

---

[52] - مرجع سبق ذكره، ص 10،ص 80-85

[53] -مخبي ، سارة ، (2014م)."تحديات وسائل الدفع الالكتروني "،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، الجزائر :جامعة أم البواقي ص 51-53

[54] -الشورة ، جلال عابد ، (2016م) ."وسائل الدفع الالكتروني "، عمان :جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، كلية الدراسات القانونية العليا ، رسالة استكمال الماجيستير

2-اغلب المعاملات غير القانونية تتم باستخدام النقود والتحول إلى الدفع الالكتروني يسجل ويوضح هذه التعاملات.
3-المدفوعات الالكترونية تجعل عمليات غسيل الأموال أكثر صعوبة لأن مصدر الأموال سيكون معروف.
4-تقليل تكاليف الشركات والحكومات في طباعة الفواتير.
5-تقليل تكاليف طبع النقود وذلك لقلة استخدامها.
6-زيادة إيرادات الدولة وذلك من خلال تسجيل جميع التعاملات وتحديد قيمة الضرائب وخصمها عند اجراء التعاملات
7-القدرة علي دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.
8-الحد من ظاهرة اكتناز النقود.
9-الحد من اصدار اوراق مالية جديدة .
10- تلافي خطر حمل ونقل الاموال.

المطلب الثالث

وسائل الدفع الالكتروني

تتعدد وسائل الدفع الالكتروني وتعتبر أكثر وسائل الدفع الالكتروني البطاقات البنكية .
وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية تسمح لحاملها باستخدامها في شراء احتياجاته او أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات، دون الحاجة الي حمل مبالغ كبيرة من المال التي قد تتعرض للضياع او السرقة
0وتنقسم البطاقات البنكية الي قسمين هما :
1-البطاقات غير الائتمانية:
وتعتبر من الأنواع الأكثر انتشار وتنقسم الي:
أ-البطاقات المدنية:
وهي بطاقة تعتمد علي وجود أرصدة فعلية للعميل لدي البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة لحامل البطاقة .
ب-بطاقات الدفع مقدما[55] :
وتقوم هذه البطاقات علي أساس تثبيت مبلغ يمكن الدخول في البطاقة ليتم التخفيض التدريجي للمبلغ كلما تم استعمالها0
ج-أجهزة الصرف الالي :
وظهرت أجهزة الصرف الآلي كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية للتقليل من عدد المعاملات داخل البنك ثم تطورت وادي التطور التكنولوجي إلى انشاء اجهزه صرف صغيرة مثل (gpos) ومنظومة (gps) .
2-البطاقات الائتمانية:

[55] – مسعداوى ، يوسف ،(2011م) ."وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر" ،الجزائر :

هي البطاقات التي تتيح لحاملها الحصول علي قرض وتمكنه من إجراء عمليات الشراء والسحب والاقتراض وتنقسم الي قسمين بطاقات الائتمان المتجددة وبطاقات الائتمان غير المتجددة .

أ-بطاقات الائتمان المتجددة:

وتصدر البنوك هذه البطاقات في حدود مبلغ معين ،ويكون العميل مخير بين التسديد الكلي لقيمة الفاتورة خلال فترة الاستفادة او تسديد جزء منها ويسدد الباقي خلال فترات لاحقة ومنها فيزا (visa) وماستر كارد (master carde)

ب-بطاقات الائتمان غير المتجددة:

وتختلف هذه البطاقات عن سابقتها الائتمانية المتجددة في أن غير المتجددة يجب السداد بالكامل من العميل خلال الشهر الذي تم فيه السحب ،وتتيح هذه البطاقة لحاملها فرصة الشراء والتسديد اللاحق لفاتورة البطاقة[56] .

المطلب الرابع

أثر دمج الاقتصاد غير الرسمي علي ايرادات الدولة

إن دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يخضعه لكل ما يجري علي القطاع الرسمي من ضرائب ورسوم وخلافه، و ينتج عنه زيادة في ايرادات الضرائب وبالتالي زيادة موارد الدولة ومن ثم خفض عجز الموازنة.

ويتم ذلك عند اضافة رأس المال المستثمر في القطاع غير الرسمي إلى رأس المال المستثمر في القطاع الرسمي وإضافة ضريبة الدخل للعاملين بالقطاع غير الرسمي إلى ضريبة الدخل للعاملين بالقطاع الرسمي .

حيث أن حجم رأس المال المستثمر في القطاع الرسمي ومقداره (87702)[57] مليار جنية، ينتج عن ضرائب نشاط تجاري وصناعي مقداره (24.7)* مليار جنية في ختامي (2019/2018)، وأن رأس المال المستثمر في القطاع غير الرسمي مقداره (69.3) [58]مليار جنية .

(أي أن نسبة الضرائب المحصلة الي راس المال المستثمر= 877.2/24.7 =2.8 %

وعليه فأن مقدار ما ينتج من حصيلة ضريبة الارباح التجارية والصناعية عند دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي = 69.3 × 2.8 = 194.04 مليار جنية .

وان عدد المشتغلين بالقطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي مقداره (13.5)[59] مليون مشتغل ، ينتج عنها ضريبة دخل مقدارها (59.2)* مليار جنية ،وان عدد المشتغلين بالقطاع غير الرسمي هو ما مقداره (4) مليون مشتغل اي ما يعادل 3/1 عدد العاملين ان عدد العاملين المحصل منهم ضريبة دخل = 13.5-4=9.5 مليون مشتغل بنسبة مقدارها = 59.2 ÷ 9.5=6.2%

وأن ما ينتج عن دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي من ضريبة دخل =4×602=24.8مليار جنية

---

[56] – – شاهين ،علي عبد الله ، (2010 م). "نظم الدفع الالكتروني و مخاطرها ووسائل الرقابة عليها "، فلسطين ،دراسة حالة ببنك فلسطين ،مجلة جامعة الازهر بغزة ،سلسلة العلوم الانسانية ،مجلد 12

[57] – مرجع سبق ذكره ص 4 جدول (1-10)

* – تم استخدام المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة للدولة لختامي عام 2020/2019 لعدم صدور قانون ربط الحساب الختامي لعام 2020/2019

[58] – مرجع سبق ذكره ص 4 جدول (1-6)

[59] – المرجع السابق جدول (1- 12)

أي أنه يمكن زيادة ايرادات الدولة بما مقداره (194.04+24.8 =218.8) مليار جنيه وهذا المبلغ يمثل 29.7% من جملة الضرائب المحصلة ويمثل 22.4% من جملة الايرادات المحصلة .

ولكن يجب النظر في هذه النسب والمبالغ علي أنها لا تتضمن اي اعفاءات ضريبية نظرا لضعف حجم النشاط او ضعف رأس المال المستثمر أو ضعف الدخل من المرتبات الذي يحدده القانون وأن ما ينتج عن هذا الدمج 218.8مليار جنية)[60]

ومن خلال استخدام بطاقة الدفع الالكتروني يتم الوصول إلي الحسابات مباشرة وخصم القيمة المدفوعة من رصيد الدافع واضافتها في رصيد وحساب التاجر ومن خلال تتبع أرصدة البنوك لكل عميل بآليه خاصة يتم وضعها يتم فيها تحديد ثمن الشراء والبيع ومن ثم تحديد قيمة الربح ومن ثم حساب الضريبة المستحقة وخصما تلقائي من البنك وترحيلها الي الجهة الضريبية المستحقة لها وبالتالي زيادة موارد الدولة وعدم القدرة علي التهرب الضريبي.

60 – تم حساب هذه الارقام بناء علي البيانات الرسمية لوزارة المالية وتم حسابها بالمثل علي حساب نسب الضرائب علي الاجور (الدخل) والارباح التجارية بناء علي المناقشة التي تمت بين الباحث والاستاذ الدكتور المشرف علي البحث والوصول الي ارقام تقريبية لمساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عندما يتم دمجه في الاقتصاد الرسمي .

نتائج البحث

- يساعد دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي علي زيادة الايرادات الضريبية بأنواعها المختلفة بما بعادل 22.4% من جملة الايرادات .
- يساعد علي التطور المالي و التكنولوجي الذي تنتهجه الدولة في الشمول المالي .
- يساعد الدفع الالكتروني علي الحد من الفساد المالي بل ويعتبر احد اساليب علاجه .
- يتيح الدفع الالكتروني مزيد من الشفافية والوضوح .
- يساعد علي خلق بيئة معلوماتية يمكن الاستفادة بها في كثير من المجالات .
- يساعد علي سهولة التعاملات بين الافراد والحد من التداول النقدي.

توصيات البحث

- تيسير وتبسيط اجراءات تسجيل العمال وسداد التأمينات .
- منح قروض وتيسيرات ائتمانية لمشاريع الاقتصاد غير الرسمي عند تأسيسها بشكل رسمي .
- تخفيض تكاليف الاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال منح اعفاءات ضريبة ووضع نظام ضريبي مبسط .
- تبسيط اجراءات الخروج في حالة انتهاء المشروع .
- وضع نظم حماية اليكترونية للتشجيع علي استخدام الدفع الالكتروني .
- تأمين حسابات المتعاملين من خلال زيادة الامن السبرانى .
- وضع آلية لدي البنوك لخصم الضرائب مباشرة من خلال متابعة حركة المشتريات والمبيعات التي تتم علي بطاقة الدفع الالكتروني .
- ربط نظام الدفع الالكتروني بقاعدة بيانات الرقم القومي لكل مواطن لتوفير معلومات تساعد علي توسيع القاعدة الضريبية .
- ربط شبكة الدفع الالكتروني بالأنظمة الإيرادية .
- توفير الدعم الفني داخل البنوك للمساعدة علي حمايه النظم الالكترونية .
- تدريب العاملين في منظومة الدفع الالكتروني .
- خفض العمولة التي يتم تحصيلها من البنوك .
- ميكنة جميع الخدمات .
- تحويل جميع المعاملات من المدفوعات النقدية الي الى المدفوعات الالكترونية لإجبار الجميع علي المشاركة في النظام المصرفي .
- الاهتمام بالتكنولوجيا المالية والتوسع في الشمول المالي والتحول الرقمي للسيطرة علي الاقتصاد غير الرسمي ودمجه في الاقتصاد الرسمي .
- رفع درجة سرية معلومات منظومة الدفع الالكتروني وتشفير البيانات .
- صدور تشريعات للحد من الاستخدام غير السليم للدفع غير الالكتروني وسن قوانين لذلك .
- خفض التعامل بالنقود مما يجبر العاملين بالقطاع غير الرسمي بالتعامل بالدفع الالكتروني .
- نشر الثقافة والتوعية بأهمية ودور الضرائب في الارتقاء بمستوي الخدمات المقدمة للمواطنين .

المراجع :

1 – الاسرج ،حسين عبد المطلب ،(2010م)." انعكاسات القطاع غير الرسمي علي الاقتصاد الرسمي "،الامارات :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

2–الشايب ،محمد،(2017م)." الدفع الالكتروني كآليه للحد من ازمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري"، الجزائر: مجلة اقتصاديات المال والاعمال ،الجزائر :ص212–216

3 –الشورة، جلال عابد ،(205م)." وسائل الدفع الالكتروني "،عمان : جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،كلية الدراسات القانونية العليا .

4–المرسى ،منال حسين ،(2010م)."الاطار التنظيمي لتحويل القطاع غير الرسمي الي القطاع الرسمي "،مصر: قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقاتها في الحالة المصرية ،مجلة علوم انسانية ،ربيع 2010.

5–بريكة ،السعيد واحمد بوراس ،(2011م)."واقع عمليات الصرفية الالكترونية وافاق تطورها في الجزائر "،الجزائر :رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، ام البواقي .

6–بريكة ،السعيد وفوزي شوق،(2014م)."تحديات وسائل الدفع الالكتروني دراسة استطلاعية "،الجزائر :الوكالة البنكية ،ام البواقي .

7–تومي،نابى،(2017م)."الخدمات البنكية الالكترونية واثرها في تحسين اداء الادارة المصرفية "، المجلة العربية للعلوم المصرفية ، مجلد2.

8–خنافرة ،نسيمة،(2013م)."دور وسائل الدفع الالكتروني في تحسين الخدمة المصرفية "،الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي.

9–رويح، كمال مصطفي،(2011م)."اتجاه المستهلكين نحو خدمات الدفع الالكتروني بالهاتف النقال"، المجلة العربية للعلوم الادارية ،مجلد17،ص230–265.

10–صالح، اسماء علي محمد،(2014م)."التحصيل الالكتروني للإيرادات باستخدام الايصال المالي الموحد"، السودان: رسالة ماجيستير جامعة النيلين .

11–شاهين،علي عبد الله،(2010م)."نظم الدفع الالكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها"، فلسطين: مجلة جامعة الازهر بغزه، سلسلة العلوم الانسانية مجلد 12،ص511–518.

12–مخبى،سارة،(204م)."تحديات وسائل الدفع الالكتروني "،الجزائر: جامعة أم البواقي، كلية العلوم التجارية وعلوم التيسير، ص51–53

13–نابي ،مريم،(2017م)."الخدمات البنكية الالكترونية واثرها في تحسين اداء الادارة البنكية "،المجلة العربية للعلوم المصرفية "،مجلد 2.

14–مذكور، بشرى، (2017م). "اثر وسائل الدفع الالكتروني علي الاداء المالي للبنوك في الاقتصاد الجزائري"، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، ص 7–10.

15–مسعداوي ،يوسف،(2011م)." وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر"، الجزائر :

16–مهدي،مني ادريس رمضان،(2017م)."اثر التحصيل الالكتروني في الايرادات العانة في السودان "،السودان :دراسة حالة ديوان الضرائب ،ولاية الخرطوم في الفترة من (2008–2016).

17-الشورة ،جلال عابد،(2008م)." وسائل الدفع الالكتروني "،مصر : دار الثقافة للنشر والتوزيع
18-طه،مصطفي كمال ووائل بندق،(2007م)."الاوراق التجارية ووسائل الدفع الالكتروني الحديثة"، مصر: دار الفكر الجامعي.
19- منصور، محمد حسين، (2003م)."المسئولية الالكترونية"، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية .
20- عبد المعطي ،محمد عبد الفتاح ،(2020م)."موازنة البرامج والاداء المستجيبة للنوع الاجتماعي "محاضرة في وزارة المالية ايام 11و12 مارس2020.
21-فؤاد، أحمد،(2019م)."اليات اعداد و تنفيذ ومراقبة الموازنة العامة للدولة " محاضرة في وزارة المالية ،ايام 7و8 سبتمبر 2019.
22- موقع وزارة المالية، 53 قانون 53لسنة 1973بشأن الموازنة العامة للدولة ، الجريدة الرسمية –العدد 31 في 12 اغسطس 1973مواد مختلفة.
23-موقع وزارة المالية، قرار وزير المالية رقم 745لسنة 2005 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون 53لسنة 1973بشأن الموازنة العامة للدولة ، الوقائع المصرية –العدد 202(تابع) في 5 سبتمبر سنة 2005مواد مختلفة .
24-قانون 85 لسنة2017، بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016/2015 الجريدة الرسمية – العدد 28(مكرر") في 25 يوليو 2017 جدول رقم 1 و ملحق رقم (1) وملحق (2).
25- قانون 196 لسنة 2008. الجريدة الرسمية العدد 49 تابع (أ) في 6 ديسمبر 2012.
26- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . نتائج التعداد الاقتصادي الخامس 2018/2017 جداول (1-1)،(1-6)،(1-7)،(1-9)،(1-12).
27- تم استخدام المتابعة المالية لتنفيذ الموازنة العامة لختامي نهائي 2020/2019 لعدم صدور قانون ربط الحساب الختامي لعام 2020/2019 بعد.
28-مشروع الموازنة العامة ، للسنة المالية 2020/2019
29- موقع وزارة المالية، قانون 30لسنة 2020 ربط ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2019/2018. الجريدة الرسمية العدد 25 مكرر (هـ) في 24 يونيه ، ملحق 2
30- البنك المركزي المصري ،النشرة الشهرية ، العدد (283) اكتوبر 2020. ص 109،69
31- Consumers and Elecronic Banking ,2004 (Anuelov,Christoslar,Hilgert)